مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: التنافس الدولي على الغاز – حرب الأنابيب والإمداد
اسم الكاتب: د. لؤي صيوح، د. ذو الفقار عبود، لؤي أبو حسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5655
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 21:13 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التنافس الدولي على الغاز–حرب الأنابيب والإمداد

الدكتور لؤي صيوح*
الدكتور ذوالفقار عبود**
لؤي أبو حسين***

(تاريخ الإيداع 4 / 7 / 2021. قُبِل للنشر في 15 / 9 / 2021)

□ ملخّص □

مع ازدياد أهمية الغاز الطبيعي عالمياً، برز صراع من نوع آخر للتحكم بهذه السلعة الاستراتيجية، من خلال التحكم بمرور أنابيب الغاز العابرة للدول والقارات والبحار، والتي تزداد طولاً يوماً بعد يوم، حيث يتم يومياً إضافة عشرات الكيلومترات منها على سطح كوكب الأرض، هذه الأنابيب صارت بمثابة شرايين القلب للعديد من الدول وبخاصة الدول غرب أوروبا. كما أن الطلب العالمي على هذه المادة ما زال يتضاعف كل عشر سنوات نتيجة الاحتياجات المتزايدة، فمنذ مطلع القرن الحالي تم وضع عدد من الخطط لتمديد أنابيب الغاز، منها ما بدأ تنفيذه ومنها ما يزال قيد التخطيط، وقد كانت روسيا السباقة بتنفيذ بعض هذه الخطوط لتعزيز موقعها في سوق الطاقة الأوروبي على المدى البعيد، وكذلك قام الأوروبيون والأميركيون بوضع الخطط الاستراتيجية لمد أنابيب الغاز كخيار استراتيجي للحد من هيمنة روسيا على سوق الطاقة الأوروبي والعالمي، باعتبار الطاقة من نفط وغاز العصب والمحرك الاقتصادي لنهضة الدول الاقتصادية، وعنصراً من عناصر القوة لدول المنشأ ودول الممرّ ودول المصبّ.

الكلمات المفتاحية: الغاز–خطوط الإمداد–نابوكو–السيل الشمالي.

* أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية. louay.sayouh@tishreen.edu.sy
** مدرس – قسم العلوم المالية والمصرفية– كلية الاقتصاد–جامعة طرطوس . طرطوس . سورية.
*** طالب دكتوراه –قسم الاقتصاد والتخطيط –كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

The International Competition For Gas: The War On Pipelines And Supplies

Dr. Louay Sayyoh[*]
Dr. Zoulfikar Abboud[**]
Louay Abu Hussein[***]

(Received 4 / 7 / 2021. Accepted 15 / 9 / 2021)

□ ABSTRACT □

With the increasing importance of natural gas globally, a conflict of another kind has emerged to control this strategic commodity, by controlling the passage of gas pipelines that cross countries, continents and seas, which are getting longer day after day, as tens of kilometers of them are added daily on the surface of the planet. Serves as the arteries of the heart for many countries, especially Western European countries. Also, the global demand for this substance is still doubling every ten years as a result of the increasing needs. Since the beginning of this century, a number of plans have been drawn up to extend gas pipelines, some of which have already started, and some are still under planning. Russia has been the first to implement some of these lines to strengthen Its position in the European energy market in the long run, and the Europeans and Americans have also drawn up strategic plans to extend gas pipelines as a strategic option to limit Russia's dominance in the European and global energy market, considering energy from oil and gas nerve and the economic engine for the renaissance of economic countries, and an element of strength for countries of origin and countries Corridor and downstream countries

Keywords: gas-supply lines-Nabucco-North Stream.

[*]**Professor, Department Of Economics And Planning, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.** sayouh@tishreen.edu.sy
[**]**Assistant Professor - The Faculty Of Economics - Tartous University – Tartous- Syria.**
[***]**Postgraduate Student, Department Of Economics And Planning - Faculty Of Economics- Tishreen University - Lattakia – Syria.**

مقدمة:

سيطر الصراع على الغاز ومصادره على جانب كبير من صراعات القرن العشرين، فكانت الاستراتيجيات تقوم على تأمين نفوذ الدول الكبرى في مناطق الإنتاج، وتأمين خطوط وممرات النقل والعبور، لربط إنتاج الطاقة استهلاك الطاقة، لما له من مكاسب جيوسياسية واقتصادية عديدة.

تعود حروب الغاز والإمداد حقيقة إلى أواسط التسعينيات، وقد حركتها الولايات المتحدة الأميركية بهدف تكوين شبكة دول تحت سيطرتها تربط وسط آسيا بغرب أوروبا، ولذلك أطلقت واشنطن حملة وضع اليد على دول الكتلة الاشتراكية السابقة، وبخاصة بلغاريا وبولندا وهنغاريا ودول البلطيق الصغرى، وكذلك على جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق أذربيجان وجورجيا وأرمينيا في جبال القفقاس، وست جمهوريات في آسيا الوسطى، ثم تواصل المشروع الأميركي بغزو أفغانستان عام 2001، والعراق عام 2003، في مسعى للسيطرة على منابع الغاز والنفط وإمداداتهما، حيث وصف "جون بولتون" أعتى صقور إدارة بوش الابن، الشرق الأوسط ووسط آسيا بأنهما "منطقة لإنتاج النفط والغاز الطبيعي وهي مهمة وحساسة، ونحارب فيها لحماية مصالحنا من التأثير السيء للعدو الذي يجعلنا إما أن نخسر إمداد النفط والغاز الطبيعي وإما أن نحصل عليه بأسعار باهظة التكلفة

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل الآتي:

هل التنافس الدولي على الغاز كمصدر استراتيجي من مصادر الطاقة النظيفة دفع الدول الكبرى للسيطرة والهيمنة ليس على مناطق الإنتاج وحسب، وإنما على خطوط النقل والإمداد، ورسمها، والتحكم بها؟

أهمية البحث و أهدافه:

تأتي أهمية البحث لعدد من الاعتبارات أهمها:

– سيطرة الصراع على الغاز ومصادره وخطوط إمداده على جانب كبير من صراعات القرن العشرين

– تنافس الاستراتيجيات التي تسعى إلى تأمين نفوذ الدول الكبرى في مناطق الإنتاج، وتأمين خطوط وممرات النقل والعبور، لتنويع مصادر الطاقة، وضمان أمن إمدادها، وربط حالة إنتاج الطاقة بحالة استهلاك الطاقة، لما له من مكاسب جيوسياسية واقتصادية عديدة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

– دراسة دور الغاز كأداة من أدوات الصراع الدولي الجديد في عدة اضطرابات راهنة لها علاقة بالسيطرة على حقول الغاز واسواقه وخطوط إمداده، فأهمية الغاز ليست اقتصادية فحسب، بل تحرك صراعات جيوسياسية، وتُعتبر مؤشراً من مؤشرات القوة، وذريعة للتدخل والتموضع والهيمنة والتحكم وإملاء الشروط والحفاظ على المصالح.

– استعراض أهم الاستراتيجيات التي انتهجتها الدول الكبرى في تنافسها للسيطرة على حقول الغاز والتحكم بخطوط الإمداد، وأهم التداعيات التي سببها هذا التنافس على بعض الدول.

منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، لأنه الأكثر استخداماً وملاءمة في دراسة القضايا ذات البعد السياسي والقانوني، وباعتباره منهجاً مناسباً للقيام بالوصف التحليلي المنظم للظاهرة محل الدراسة.

المناقشة النظرية:

- التنافس الدولي على الغاز جغرافية جديدة للصراع:

إن سياسة الولايات المتحدة الأميركية باتت في السنوات الأخيرة ترتكز على مشروع يربط مصادر الغاز في عدد كبير من البلدان لتغذية أوروبا الغربية؛ وبذلك يستمر نفوذ أميركا كوصي دولي على الطاقة بالنسبة للدول الصناعية الكبرى، وبالتالي فإن نجاح مشروعها لا يكتمل إلا بإسقاط عدد من الدول، والتدخل وإدارة ملف الطاقة، من خلال صفقات واتفاقيات، في دول أخرى، إذ بدون ذلك سيكون هناك مشاريع غاز أخرى تغذي أوروبا خارج النفوذ الأمريكي، ومن دول أقرب إلى روسيا وحلفائها ولا تتبع لأميركا مباشرة، فتكون عملية بيع الغاز بيد روسيا، وقد لا تكون بالدولار، بل بسلة عملات تتفق عليها دول بريكس، ما يضمن لموسكو نفوذها على ثروات بحر قزوين وشرق المتوسط(Klarel, 2004) وعلى ضوء توزع خارطة الغاز بين روسيا وجوارها، الخليج، والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، هناك تشابك مصالح إقليمية وتنازع استراتيجيات دولية حول بحر قزوين، أطرافه روسيا وأميركا وإيران وتركمانستان، وفي شرق المتوسط ثمة تنازع على 122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي بين "إسرائيل" ولبنان وقبرص وسورية وتركيا ومصر وفلسطين (قطاع غزة).

لكن على صعيد المفهوم الاقتصادي، لا يمكن للغاز كسلعة تجارية أن يشعل حروباً بمفرده، فالمنطق الاقتصادي يقول أن الدولة التي تريد الغاز من دولة أخرى، يمكنها أن تخاطبها مباشرة وتطلب كمية من الغاز وتفاوضها على السعر وتسدد لها الثمن كجزء من التبادل التجاري، إلا أن تشابك الأمور، وتضارب المصالح كجهد روسيا في السيطرة على حيز هام من سوق الطاقة، وسعي أميركا لربط أمن الطاقة لدى حلفائها بمصالحها الدولية ومظلتها الأمنية، إضافة إلى عامل الندرة، (فموارد الغاز مهددة بالنفاذ نتيجة ارتفاع الطلب عليها لأغراض متعددة تتعلق بالصناعة والزراعة والتكنولوجيا والاستهلاك المنزلي، وهذا الطلب يحتم ندرتها واستنفاذها يوماً بعد يوم، وهذا العامل الاقتصادي "الندرة" يوصلنا إلى حروب الغاز حيث يفوق الطلب العالمي للغاز الكميات المعروضة منه) جعل الغاز أداة الصراع الدولي الجديد؛ ذلك أن أهمية الطاقة ليست اقتصادية فحسب، بل تحرك صراعات جيوسياسية، وتُعتبر مؤشراً على عناصر القوة لدول المنشأ ودول الممرّ ودول المصبّ، حتى بات من السهل الإشارة إلى دور الغاز في عدة اضطرابات راهنة لها علاقة بالسيطرة على حقول النفط والغاز واسواقها وخطوط إمدادها.

- الهجوم الأميركي:

كان الغاز الروسي ينساب بسهولة عبر أوكرانيا إلى دول الاتحاد الأوروبي، كما كانت دول الاتحاد منسجمة مع ترتيبات موسكو لهذا التبادل التجاري، وتشير المعطيات أن احتياطات الغاز التي يعتمد عليه الاتحاد الأوروبي ستستمر على المدى الطويل، أي ما بين 50–100 عام القادمة (خليف، 2014). وعليه فإن واشنطن لن ترضى بأن يتحول التقارب الاقتصادي في مجال الطاقة، والغاز تحديداً، إلى تحالف سياسي يكون على حساب المصالح الأميركية في أوروبا، لذلك تدخلت واشنطن لإقناع دول الاتحاد الأوروبي بأنه لا يمكنها التعويل على الغاز الروسي طويلاً، واحتاج إقناع أوروبا إلى خلق أزمات وحروب لروسيا، وكانت وسيلة الإقناع هي إشعال **الثورة البرتقالية في أوكرانيا** عام 2004؛ حيث مركز الثقل لإمدادات الغاز الروسي، واستخدمت واشنطن الحكومة التي زرعتها في أوكرانيا لوقف الغاز الروسي

لتضمن دعم الاتحاد الأوروبي لمشاريع غاز بديلة، ولكن الخلاف بين روسيا وأوكرانيا حول خطوط الغاز أحدث تخوفاً في أوروبا من تهديد مصدر الطاقة، لذلك قرر الاتحاد الأوروبي تبني مشاريع بديلة، وهنا أدركت روسيا بأن دولاً يعبرها الغاز هي في غاية الأهمية لأمن روسيا الاقتصادي والجيوسياسي(*)، وأن لا سبيل أمامها سوى البحث عن ممرات جديدة لنقل الغاز إلى الاتحاد الأوروبي يتجنب المرور بالأراضي الأوكرانية، وكانت عملية انفصال شبه جزيرة القرم وانضمامها إلى روسيا بعد إجراء عملية الاستفتاء العام فيها، لتدعم هذا التوجه والبعد الاستراتيجي فيما يخص مصادر الطاقة الروسية وطرق امدادها، فميناء سيفاستوبول هو من الطرق الحيوية لروسيا إلى مضيق البوسفور ومنه إلى البحر المتوسط حيث ميناء طرطوس، والمياه الدافئة، الذي يعد نقطة ارتكاز في البحر المتوسط، كما أجرت روسيا تغير في البنى التحتية لنقل الغاز، حيث قامت شركة غاز بروم الروسية ببناء خطوط أنابيب عبر بحر البلطيق إلى ألمانيا وهو الخط المسمى "السيل الشمالي"، وبناء خط أنابيب أخر على البحر الأسود المسمى "السيل الجنوبي" وهو ما سيتيح لروسيا نقل الغاز الطبيعي إلى انحاء أوروبا جميعها دون المرور بالأراضي الأوكرانية (الخفاجي، 2019).

وجاء الهجوم الأميركي الآخر من خلال الإشارات التي بعث بها حلف الناتو والولايات المتحدة الأميركية إلى **جورجيا**، في قمته التي عقدت في نيسان من عام 2008 بالعاصمة الرومانية بوخارست، إذ وعدها بالانضمام في المستقبل القريب للحلف، وهو ما يعني استراتيجياً اقتراباً كبيراً لقواته من المجال الحيوي القومي الروسي، وقد ردت موسكو على ذلك بمزيد من التطبيع للعلاقات مع أوسيتيا الجنوبية بعد أن اعترفت باستقلال جمهوريتي جورجيا ابخازيا و أوسيتيا الجنوبية، وعندما انفجرت الأوضاع جراء اجتياح القوات الجورجية المناطق الأوسيتية في الثامن من شهر آب عام 2008 وقطع عنها إمدادات الغاز، ردت موسكو عسكرياً على هذا الاجتياح وسيطرت على عاصمة الإقليم، واخترقت القوات الروسية الأراضي الجورجية حتى وصلت إلى نحو 40 ميلاً من خط البترول الذي يصل باكو في أذربيجان عبر جورجيا إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، وهو خط يمد الدول الأوروبية بالبترول والغاز، ومن ثم فإن تهديد هذا الخط يمثل تهديداً مباشراً للاقتصاد الأوروبي، وأحد المصادر الرئيسية للطاقة.

إن لجورجيا أهمية كبيرة بالنسبة لكل من روسيا والغرب، فهي مهمة للغرب استراتيجياً، لأنها تشكل نقطة تماس مع روسيا الاتحادية، وهي في الوقت نفسه تعد دولة عازلة للدب الروسي في محيطه المباشر، فانضمام جورجيا لحلف الناتو سيلحق أضراراً جسيمة بالمصالح الاستراتيجية لروسيا، حيث سيحول البحر الأسود إلى بحيرة أطلسية، إذا أخذنا بالاعتبار رغبة أوكرانيا هي الأخرى الالتحاق بالحلف، وسيطرة تركيا العضو في الناتو على الجزء الجنوبي من البحر الأسود، ما يعني إنهاء حلم روسيا في أن تبرز كقوة عظمى من جديد عبر وصولها للمياه الدافئة، أضف الى ذلك أن الحسابات الاقتصادية كانت حاضرة بقوة في الموقف الأوروبي والأميركي؛ فروسيا التي لن تتورع عن استخدام سلاح الطاقة، كما فعلت مع أوكرانيا من قبل، تسيطر على أكثر من 25% من تجارة الغاز الطبيعي حول العالم، ومن هنا خشيت أوروبا وأميركا من أن تقوم موسكو باستخدام هذا السلاح ضدها، وإذا كانت جورجيا لا تملك الطاقة، إلا أنها أصبحت ممراً حيوياً لهذه الطاقة، التي تصل من بحر قزوين إلى تركيا، ثم إلى أوروبا، فهي بديل روسيا في إمدادات الغاز إلى أوروبا (أحمد، 2020).

وفي هذا الإطار دعمت الولايات المتحدة الأميركية في بداية التسعينيات خط أنابيب **باكو –تبليسي –جيهان Bakou – Tbilissi – Ceyhan**– لنقل النفط من العاصمة الأذربيجانية باكو إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط،

(*) أكد بريجنسكي في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى أنه يكفي روسيا إخضاع أوكرانيا لكي تصبح إمبراطورية أوروبية، وهي بدون ذلك لا يمكن أن تحقق حلمها الإمبراطوري

للحفاظ على المصالح الجيوبوليتيكية المعروفة للولايات المتحدة وهي احتواء روسيا، عزل إيران والارتقاء بدور تركيا الإقليمي، ويمر الخط عبر الأراضي الجورجية بطول 260 كم، تخطيط المشروع كان سياسياً إلى أبعد الحدود، يلتف على روسيا ويتجنب إيران و أيضا أرمينيا التي هي في حالة صراع مع أذربيجان فيما يتعلق بإقليم Nagorny– Karabakh كما يقدم حصة جيدة لتركيا الحليف الرئيسي للولايات المتحدة في هذا الإقليم (لوبيز، 2013).

لقد صرح الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن أن على الولايات المتحدة أن تبذل جهود من أجل تنمية المصادر الضخمة في إقليم قزوين، وأن القوقاز هي منطقة حيوية للولايات المتحدة ضمن إرادتها في تنويع مصادر الطاقة، ولكن القوقاز من غير تبعية لموسكو ستكون أفضل بالنسبة لأميركا، وخط الغاز BTC هو حجر الزاوية في هذه الاستراتيجية، وجورجيا تشكل رأس الجسر.

لذا يمكن القول بأن روسيا أرادت من تدخلها في جورجيا الرد على الغرب المندفع تجاهها؛ لضرب المصالح الروسية عرض الحائط بعدما شعرت بأن هناك تطورات طاقوية عبر تجاوزها كممر تقليدي لنفط وغاز بحر قزوين.



شكل رقم (1) مسار خط أنابيب باكو–تبليسي–جيهان، المصدر ويكيبيديا الموسوعة الحرة

– نابوكو–تقليص اعتماد الاتحاد الأوروبي على إمدادات الغاز الروسية.

استمر عدم الرضا الأميركي عن ارتباط الاقتصاد الأوروبي بالغاز الروسي، فالطاقة هي عصب الاقتصاد، ومثل هذا الارتباط كفيل برهن أوروبا ومصالحها بالسياسة والاستراتيجيات الروسية، وكفيل بإبعاد أوروبا الغربية عن التحالف مع الولايات المتحدة وتعزيز علاقاتها مع الغريم الروسي، خصوصاً بعد أن قرأت روسيا الخارطة جيداً، وتعلمت أن لغة الطاقة الآتية إلى القرن الواحد والعشرين على الأقل هي لغة الغاز.

ركز الهجوم الأميركي المضاد على إيجاد مصادر غاز جديدة للقارة الأوروبية، ولهذه الغاية تسللت واشنطن إلى الفناء الخلفي لروسيا في آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين، فأوروبا تعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي، حوالي 38–40% من الطلب الأوروبي على الغاز تؤمنه روسيا، وهذا يعطي روسيا نفوذاً اقتصادياً وسياسياً على أوروبا، والأوربيون لم يعد يعجبهم ذلك وهم يتطلعون إلى الولايات المتحدة الأميركية لدعمهم في مقاومة النفوذ الطاقوي الروسي، وضمان أمن إمدادات الطاقة، فوجود مزودين متعددين لموارد الطاقة هو الطريق الوحيد لتحقيق أمن إمدادات الطاقة إلى أوروبا، وبذلك جاء تبني فكرة بناء خطوط إمداد جديدة تزود أوروبا بالغاز بعيداً عن روسيا، وكان مشروع خط الغاز

المعروف بـ "نابوكو" عام 2002 ليكون بديلاً عن خطوط الغاز الروسي، عبر نقل الغاز من مصادره في آسيا الوسطى، من تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان تحديداً، عبر بحر قزوين وتركيا باتجاه أوروبا.

كانت فكرة مشروع خط نابوكو العابر للقارات هو نقل الغاز من أواسط آسيا إلى أواسط أوروبا وتفادي المرور بروسيا، فهو جزء من مشروع أميركي لممرات الطاقة بهدف تزويد أوروبا مباشرة بالغاز، والتفكير في تشييده كان مبنيا أساساً على استراتيجية حلف الناتو للاستمرار في تطويق الدب الروسي ومحاولة كسر احتكاره لتجارة الغاز العالمية، عن طريق مشروع خط الطاقة نابوكو، الذي بدوره سيقلص اعتماد الاتحاد الأوروبي على إمدادات الغاز الروسية (klare، 2008).



شكل رقم (2) صورة توضيحية لخط ناباكو–

المصدر المعهد المصري للدراسات

بدأ التحضير لنابوكو ببروتوكول واتفاق تعاون بين خمس شركات وطنية من النمسا وهنغاريا وبلغاريا ورومانيا وتركيا في تشرين الأول عام 2002 في فيينا، والهدف الرئيسي من هذا المشروع هو ربط احتياطيات الغاز في آسيا الوسطى عبر بحر قزوين بأوروبا من خلال خط أنابيب يعبر بحر قزوين إلى أذربيجان ثم إلى النمسا، دون المرور بأراضي دولة روسيا، وبحسب دراسات المشروع في بداياته فهو يعتمد أساساً على تصدير الغاز الطبيعي من المزود تركمانستان، التي تملك رابع أكبر احتياطي غاز في العالم من خلال تمرير خط أنابيب عبر بحر قزوين يحمل غاز تركمانستان إلى أذربيجان دون المرور على الأراضي الروسية، ويبلغ طول مشروع أنبوب نابوكو 3893كم منها 2730كلم في الأراضي التركية (ديب، 2018).

غير أن مشروع نابوكو الذي تم التفكير فيه عام 2002 لم ير النور وتم تعطيله وإرجاؤه فترة امتدت إلى تاريخ توقيع اتفاقية نابوكو في أنقرة عام 2009، وذلك لأسباب عديدة تأتي في مقدمتها لعبة المصالح الكبيرة بين الجغرافية والسياسة والطاقة؛ فروسيا ليست بالفريسة السهلة، ومن الصعب عزلها وتحييدها بناء على الرغبات الامريكية الجامحة.

فقد أظهرت روسيا ممانعتها قولاً وفعلاً لذلك المشروع الذي اعتبرته يستهدف كيانها الإقليمي ومعادياً لها، وتبنت خطة استراتيجية دفاعية بثلاثة محاور وذلك لمجابهة مشروع نابوكو وتفريغه من جدواه من النواحي القانونية والاقتصادية والسياسية، وقد جاء المحور الأول منها عبر إثارة نزاع الملكية القانونية حول بحر قزوين، فقد لجأت روسيا في تنفيذ استراتيجيتها إلى إثارة جدل قانوني حول مسار الأنبوب، وإمداداته وذلك من أجل الإيقاف الفوري أو على الأقل تعطيل

مشروع خط نابوكو، هذا النزاع الذي أثارته روسيا هو ماهية الصفة القانونية للمسطح المائي لبحر قزوين في ظل القانون الدولي ، وهل هو بحر أم بحيرة؟

فالقانون الدولي بشكل عام يفرق بين الصفة القانونية للمسطح المائي فيما لو كان بحرا فإن القانون الدولي يحدد حقوق معينه للدول المطلة عليه، وتختلف هذه الحقوق إذا كانت صفة المسطح المائي حوضاً أي "بحيرة"، فإنه يترتب عليه حقوق تختلف للدول المطلة عليه: فالبحر تحت القانون الدولي يتم تقاسم مياهه وثرواته حسب طول شواطئ الدول المحيطة به، وجرفها القاري، فيما إذا كان المسطح المائي حوضاً أو بحيرة فإن الوضع القانوني للملكية يختلف حيث يتم تقاسم مياهه وثرواته بالتساوي بين الدول المحيطة به (حافظ، 2020).

وتأسيساً على ذلك المبدأ، أثارت روسيا موضوع الصفة القانونية لبحر قزوين وتبنت تعريف حوض قزوين على أنه بحيرة متجددة بمياه أنهار الفولجا وبناء على ذلك فالقانون الدولي يعطيها الحق بتقاسم مياهه وثرواته بالتساوي بين الدول المحيطة به كما ينص القانون الدولي على ذلك، هذا المحور من الاستراتيجية الروسية جعل من المستحيل، ليس فقط إنشاء خط أنابيب الغاز عبر حوض قزوين، بل حتى تطوير تركمانستان أو أذربيجان لأية حقول غاز على سواحل حوض قزوين في ظل هذا التعريف، إلى أن يتم الاعتراف به كبحر (صبحي، 2006)، وبالتالي فلا حق لأي دولة أخرى مطلة على البحر في حقول النفط والغاز على شواطئ الدول الأخرى المطلة على المسطح المائي.

وجاء المحور الثاني في الاستراتيجية الدفاعية الروسية عبر بناء قوة روسية الاحتكارية في شراء كامل الغاز المنتج في أواسط آسيا وبالتالي احتكار بيعه عن طريقها وعبر أنابيبها العابرة للقارات، لذا فقد دخلت روسيا في عقود شراء غاز طويلة المدى من كل حكومات الدول المفترض منها ضخ الغاز في خط أنابيب نابوكو، كتركمانستان التي كانت تنتج نحو 80 مليار متر مكعب سنوياً، وقامت روسيا بشراء أكثر من 50 مليار متر مكعب في عقود طويلة الأجل (قلعجية، 2016)، كما دخلت بعقود شراء طويلة الأجل مع أوزبكستان التي لديها احتياطي قدره 1.8 مليار متر مكعب من الغاز، حيث قامت روسيا بشراء كامل إنتاجها من الغاز في عقد طويل الأجل ينتهي عام 2018، وفي ضوء ذلك انسحبت تلك الدول من أي تعهد لإمداد نابوكو، وأعلنت تركمانستان من جانبها أنه حتى ولو بعد تطوير حقولها الغازية ووجود فائض في الغاز المنتج عن تلبية تعهداتها لروسيا والصين فلن تبيع الغاز لخط أنابيب نابوكو، كما أن أذربيجان التي يعول عليها كثيراً بعد انسحاب تركمانستان من إمداد النسبة الأكبر من الغاز المنقول إلى أوروبا، دخلت هي الأخرى في تعهدات مع روسيا بعقود بيع طويلة المدى، ووقعت معها شراكة استراتيجية مطلع عام 2009، رغم خضوعا لمشيئة اميركا وعلاقاتها الوثيقة مع "إسرائيل"، وفي أيار من العام نفسه أعلنت شركة النفط الآذرية ضخ الغاز إلى شركة غاز بروم ابتداءً من 2010 بمقدار مليار متر مكعب (ديب، 2018، صفحة 146).

بالإضافة لكل ما سبق، قامت روسيا بتكثيف الجهود لبناء خطوط غاز جديدة، فأعلنت شركة غاز بروم بأنها ستستثمر في مشاريع غاز من أمريكيا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، وأعلنت روسيا عن إنشاء خطوط غاز عملاقة وهي خط السيل الشمالي (نورث ستريم) يوصل الغاز من شمال روسيا الى ألمانيا عبر البحر دون المرور ببيلاروسيا، وخط السيل الجنوبي (ساوث ستريم) عبر البحر الأسود الى بلغاريا ومنها يتوزع خط عبر رومانيا هنغاريا النمسا، وجنوبا عبر اليونان إيطاليا.

من هنا يبدو أن الاستراتيجية الروسية بمحاورها وبأبعادها المتعددة قد نجحت في إجهاض مشروع نابوكو وجعلته يولد ميتاً بعد أن جففت كل المصادر المحتملة لأي شكل من أشكال هذا المشروع، وبعد أن اتضح جلياً أنه ليس من العقل بناء أنبوب لنقل غاز لا يوجد له من يزوده أو يمده بالغاز، والغريب في مشروع خط أنابيب نابوكو كما بدا وقتها، هو

قلبه للموازين والقواعد الاقتصادية الكلية، حيث إنه من المفترض أن تجد المادة المراد نقلها أولاً ثم تبدأ في إنشاء الوسيلة لنقلها، ولكن على الرغم من ذلك فقد تم التوقيع على الاتفاق على مشروع نابوكو عام 2009 الذي يقضي ببناء خط الأنابيب أولاً، ثم البحث عن الغاز لاحقاً.

إذاً نابوكو مشروع لم يمت بعد، ومن المفروض أن يتيح تزويد أوروبا بالغاز من منطقتين، منطقة بحر قزوين في آسيا الوسطى، ومنطقة الشرق الأوسط؛ وهذا هو السبب الذي جعل واشنطن تشجع وتدعم خط نابوكو أو أي خط كما سنرى لاحقا، يمكن أن ينقل الغاز إلى أوروبا بعيداً عن روسيا، فالشرق الأوسط حتى العقد الأول من القرن الجاري ظل بعيداً نسبياً عن تداعيات الحرب على الغاز، واقع لم يكن ليستمر طويلاً جراء وجود احتياطات ضخمة من الغاز في المنطقة، فإيران وقطر صاحبتا ثاني وثالث احتياطي غاز في العالم، أما الحوض الشرقي للبحر المتوسط فالتوقعات تشير إلى وجود احتياطي كبير من الغاز فيه.

– السيل الجنوبي South Stream–بعيداً عن أوكرانيا

لم تكتفي روسيا بتعطيل خط نابوكو، بل أطلقت خط أنبوب غاز جديد في منتصف عام 2007 باسم السيل الجنوبي ويتفرع إلى قسمين:

–الأول سيل الجنوب رقم1: وهو خط يمر من روسيا ويمر في البحر الأسود إلى بلغاريا، وحصلت روسيا على موافقة تركيا لبناء جزء منه في مياهها الإقليمية، ومن تركيا يتوزع الأنبوب ويمر عبر رومانيا وهنغاريا والنمسا حيث يتم وصله بشبكة أوروبا الغربية متجنباً أوكرانيا، على أن يمتد 2380 كم، ورغم أن الاتحاد الأوروبي دعم المشروع الأميركي المنافس (نابوكو) فإن الأهم بالنسبة إلى ألمانيا وفرنسا كلن الحرص على تجنب تكرار شتاء 2009، ولذلك جاء سيل الجنوب لمصلحة أوروبا، لكن المشروع واجه انتقادات داخل روسيا من جهة، ومن المفوضية الأوروبية من جهة أخرى.

فالداخل الروسي اعتبر أنه مشروع باهظ الكلفة؛ لأنه يتطلب بناء خط أنابيب جديد مقارنة بكلفة تحديث البنية القائمة التي تمر في أوكرانيا، بينما اعتبرت المفوضية الأوروبية، تحت الضغط الأميركي، أن الاتفاقيات التي جرى التفاوض عليها بخصوص السيل الجنوبي تتناقض مع قوانين الاتحاد الداخلية، وعلى أساسها يجب تعديل الاتفاقيات الموقعة بين روسيا وعدد من الدول الأوروبية فيما يتعلق بمشروع السيل الجنوبي، وإلا فإنها ستعترض المشروع.

–الثاني سيل الجنوب رقم2: وعملت روسيا على تنفيذه بالاتفاق مع بعض بلدان أوروبا الجنوبية الشرقية متجنبة أيضاً الأراضي الأوكرانية، وينطلق من الشواطئ الشرقية للبحر الأسود ويعبر بلغاريا ثم يتجه جنوباً إلى اليونان وإيطاليا وشمالاً نحو النمسا وسلوفينيا بطول 3600 كم وطاقة استيعابية تقدر بنحو 63 مليار متر مكعب.

وفي نهاية 2014 أعلنت غاز بروم وقف مشروع السيل الجنوبي بسبب الموقف غير البناء للاتحاد الأوروبي، واعتبرت موسكو أنه من الخطأ الحد من الاعتماد في مجال الطاقة على روسيا، لأنه ليس هناك اعتماد سالب لطرف على أخر، إنما هناك اعتماد متبادل (الميادين، 2020) .

ورداً على ذلك وقعت غاز بروم مع "شركة خطوط الأنابيب التركية" الحكومية عقداً لبناء **السيل التركي** لنقل الغاز من روسيا تحت البحر الأسود ومنها إلى الحدود التركية اليونانية ما يسهل إمداد دول الاتحاد الأوروبي به عبر خطوط لنقل الغاز خاصة بها (ديب، 2018، صفحة 182).

- السيل الشمالي Nord Stream–شراكة روسية – ألمانية

لقد أدركت روسيا منذ أزمة الطاقة الأولى عام 2006 مع أوكرانيا، أن لا سبيل أمامها سوى البحث عن ممرات جديدة لنقل الغاز إلى أوروبا تتجنب من خلالها المرور بالأراضي الأوكرانية، وازدادت روسيا إصراراً على إنشاء هذه المشاريع بعد الأزمة الأكرانية الأخيرة؛ فكانت فكرة تنفذ مشروع السيل الشمالي.

إن من أبرز دوافع روسيا لبناء سيل الشمال أنه يعفيها من الحاجة إلى دولة وسيطة تستخدم أراضيها لمد الأنابيب منها، ما يجعل قدرة تحكمها في تدفق الغاز أكبر، ويوصل السيل الشمالي الغاز من شمال روسيا إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق دون المرور بجمهورية روسيا البيضاء (الحميد، 2014).

عندما انطلق سيل الشمال عام 2004 طمأن الرئيس الروسي ميدفيديف أن المشروع يأتي "لتلبية مصالح جميع الدول في القارة الأوروبية وعلى نحو متساو" وكان ذلك قبل اندلاع الأزمة الأوكرانية الأولى، واعتبرته بعض الدول الأوروبية فرصة للتزود بالغاز الطبيعي لآجال طويلة وبكمية تسمح بتعزيز أمن الطاقة لديها، ولذلك تم تنفيذ المشروع بمباركة ألمانية وقبول من قبل هولندا وبريطانيا وفرنسا، الذي وحد بينهم سعيهم لتأمين التوريدات خلال السنوات الثلاثين المقبلة وتجنب العجز في المصادر أو احتمال أزمة طاقة، لكن دول أوروبية أخرى، ومنها لاتفيا، استونيا، فنلندة، رأت وبإيعاز من أميركا، أن روسيا دولة عظمى ذات مخططات مجهولة ولا يمكن الوثوق بها (غريب، 2011). لذلك واجه المشروع معارضة شديدة من قبل الولايات المتحدة الأميركية، والتي دعت إلى وقف وتحرير الاتحاد الأوروبي من التبعية الروسية فيما يخص الغاز، الذي أصبح وسيلة ضغط وتأثير تجاه الاتحاد والذي عجز أمام الهيمنة الروسية على مصادر الطاقة.

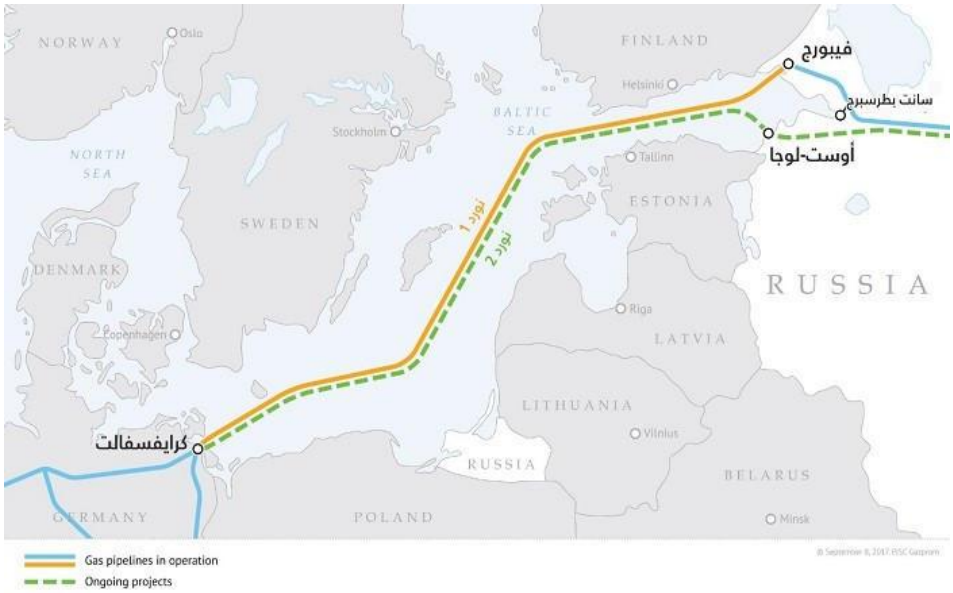
لكن الدول الأوروبية من جهة أخرى تفتقر إلى وضع استراتيجية واضحة موحدة فيما يخص مصادر الطاقة، فالدعوة إلى تنويع مصادرها، وعدم الاعتماد على روسيا قد أصابها الفشل، بسبب عدم وجود آلية موحدة بين دول الاتحاد، وافتقارها إلى البنية التحتية التي يمكن أن تنقل الطاقة من آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط إلى أوروبا، لذلك أصبح مشروع السيل الشمالي من مشاريع الغاز الريادية فيما يخص التنويع بعيداً عن الأراضي الأوكرانية تجنباً لأي أحداث قد تؤدي إلى توقف إمدادات الطاقة عبر أوكرانيا (ناني، 2011) .

لقد جاء الرد الأميركي على المشروع عام 2014 من داخل الكونغرس الأميركي، ولم يراعي مصالح أوروبا عموماً وألمانيا خصوصاً، حيث صوت الكونغرس الأميركي بإجماع غير مسبوق (98 صوتاً من أصل 100عضو) على سلسلة عقوبات جديدة ضد روسيا وضد أي شركة أوروبية تشارك في بناء أنبوب "السيل الشمالي2"، سواء مباشرة أو بالتمويل أو بتقديم تسهيلات، وقد كان رد ألمانيا والنمسا قاسياً وفورياً على قانون العقوبات هذا والذي كان موجهاً ضد الشركات الألمانية بالدرجة الأولى، وشركات الاتحاد الأوروبي، ولقد أعلنت برلين وفيينا أنهما ستقارعان العقوبات الأميركية بالمثل، واتهمتا واشنطن أنها تعمل بشكل أناني لمصالحها بدون أخذ مصالح أوروبا بالاعتبار، وأن النية من العقوبات الأميركية ليس إضعاف روسيا فقط، بل فرض الغاز الأميركي المرتفع الثمن على دول أوروبا (ديب، 2018، صفحة 323).

وبعد أن تبنى الكونغرس الأميركي في 25 تموز 2017 مشروع يجدد العقوبات التي فرضتها أميركا عام 2014، وتوقيع الرئيس الأميركي دونالد ترامب يوم الجمعة 21 كانون الأول – ديسمبر 2019 القانون الذي ينص على فرض عقوبات على الشركات المساهمة في بناء خط أنبوب الغاز الروسي السيل الشمالي، أيقنت ألمانيا أن واشنطن بحربها ضد الغاز الروسي وتشريع العقوبات إنما تسعى إلى تخريب حلم برلين بتعزيز أمن الطاقة عبر تعزيز مصادرها وتنويعها؛ ووصفت هذه العقوبات "بالتدخل"، فمرور السيل الشمالي عبر الأراضي الأوروبية وليس عبر المحيطات يبعده

عن أي هيمنة أميركية، وإقفال أوروبا في وجه روسيا سيدفع الاتحاد الأوروبي إلى الاعتماد على مصادر الغاز والنفط من أميركا نفسها ومن الشرق الأوسط وإفريقيا حيث تسيطر أميركا.

إن مشروع السيل الشمالي قد حقق أهدافاً استراتيجية للسياسة الروسية في الهيمنة على توريد الطاقة إلى أوروبا، وعزز في تنامي العلاقات الروسية الألمانية من خلال ضغط ألمانيا على باقي الدول الأوروبية في قبول فكرة المشروع، على الرغم من قلق هذه الدول الشديد تجاه الاعتماد على الغاز الروسي.



شكل رقم (3) خارطة توضح مساري خطي الغاز الروسيين "تورد ستريم 1" و"تورد ستريم 2" إلى أوروبا عبر ألمانيا

– ممرا الغاز الجنوبي (SGC) (تاناب)–تركيا بديلاً عن روسيا

دارت عجلة المنافسة مجدداً، وبدعم أميركي قامت تركيا وأذربيجان في 26 حزيران عام 2012 بإطلاق مشروع أنابيب الغاز عبر الأناضول تحت أسم "تاناب" بتكلفة 10 مليارات دولار، وبطول 3500 كيلو متر، يسمح بنقل الغاز الطبيعي الأذري إلى أوروبا عبر جورجيا وتركيا تماشياً مع خطة يمكن أن تساعد الاتحاد الأوروبي على تقليل اعتماده على الطاقة الروسية، وجعل تركيا بديل لروسيا في أمن الطاقة والإمداد (الخفاجي، 2019، صفحة 143).

يتكون SGC من ثلاثة خطوط، خط أنابيب جنوب القوقاز(SCP) أذربيجان – جورجيا، خط الأنابيب العابر للأناضول TANAP، والذي يُشكل جزء كبير منه محوراً تكاملياً لخط نابوكو، بمعنى أن بعض أجزائه الموجودة في أذربيجان وجورجيا وجزئه الموجود في تركيا ستشكل قسماً كبيراً من خط نابوكو، خط الأنابيب عبر البحر الأدرياتيكي TAP، اليونان –ألبانيا، إيطاليا، وكان من المتوقع أن تبلغ السعة الأولية لتاناب 16 مليار متر مكعب من الغاز من حقل شاه دنيز الأذربيجاني في بحر قزوين، أحد أكبر حقول الغاز في العالم، سيتم تسليم حوالي 6 مليار متر مكعب من الغاز إلى تركيا ، بينما سيتم توريد الباقي إلى أوروبا، على أن يصل الغاز إلى تركيا بحلول عام 2018، وبعد إنشاء خط الأنابيب عبر البحر الأدرياتيكي تاب (TAP) سيصل إلى أوروبا بحلول أوائل عام 2020، وبحلول عام 2023، سترتفع قدرة تاناب إلى 23 مليار متر مكعب سنويًا ثم إلى 31 مليار متر مكعب بحلول عام 2026 (Foundation laid for pipe to carry Azeri gas to EU، 2018).

يعد مشروع تاناب مشروعاً مهماً لكل من تركيا وأوروبا في نفس الوقت؛ فهو مهم لتركيا لأنه سينوع من إمداداتها من الغاز الطبيعي، ويجعل منها مركزاً استراتيجياً لعبور الطاقة، ويوفر لها الأرباح الضخمة التي ستجنيها مقابل مرور النفط والغاز عبر أراضيها، وسيتيح لأوروبا التقليل من اعتمادها على روسيا، ومن هنا كانت الاعتبارات الجيوسياسية حاضرة وبقوة في الدعم الأميركي لهذا المشروع.

ويرجع بعض الخبراء الدعم التركي المطلق لأذربيجان ضد أرمينيا في اشتباكات عام 2020 بين الطرفين إلى أسباب تتعلق بأمن الطاقة والإمداد، فبعد قيام الجيش الأرميني في 12 تموز 2020 بقصف مواقع للجيش الأذربيجاني في منطقة "توفوز" الحدودية، بالمدفعية، اندلعت مواجهات بين البلدين استمرت عدة أيام، وقد مثّل هذا الهجوم استهدافاً مباشراً للمصالح التركية، حيث إن منطقة "توفوز"، الواقعة شمال غرب أذربيجان بالقرب من حدود جورجيا، هي منطقة استراتيجية بالنسبة لأنقرة، وهي المنطقة البرية الوحيدة التي تصل بين أذربيجان وتركيا عبر جورجيا، وتمر منها خطوط الطاقة والنقل بين الدولتين، على غرار خط السكك الحديدية باكو الأذرية – تبليسي الجورجية – قارص التركية، وخط أنابيب النفط باكو – تبليسي – جيهان، وخط أنابيب الغاز الطبيعي باكو – تبليسي – أرضروم الذي يمد تركيا بحو 6.6 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي الأذري، بالإضافة إلى خط أنابيب الغاز الطبيعي "تاناب" الذي ينقل غاز أذربيجان المستخرج من حقول بحر قزوين إلى تركيا وأوروبا (حجازي، 2020).



شكل رقم (4) صورة توضيحيه لخط الغاز SCP وتاناب TANAP وتاب TAP–المصدر المعهد المصري للدراسات

– السيل التركي – مواجهة مع واشنطن

في نهاية 2014 أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين رسميّاً خلال زيارته لتركيا، عن موت مشروع "السيل الجنوبي" نهائياً، واقترح مشروع "السيل التركي" بديلاً له.

والسيل التركي مشروع لبناء خطوط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من روسيا إلى أوروبا عبر تركيا، مروراً بالبحر الأسود إلى البر التركي، لينتهي عند الحدود التركية–اليونانية حيث تُقام مستودعات ضخمة للغاز، ومن ثم يُورّد للمستهلكين في شرق ووسط أوروبا، ويتكون السيل التركي من خطي أنابيب يبلغ طول الأول 930 كيلومتراً ويعبر قاع البحر الأسود وهو مخصص لنقل الغاز إلى تركيا، أما الثاني والذي يبلغ طوله 180 كيلومتراً فيخترق الأراضي التركية إلى حدودها

الغربية وهو مخصص لنقل الغاز إلى الجوار الأوروبي، وتبلغ قدرة "السيل التركي" الإجمالية 31.5 مليار متر مكعب سنويا، وسيغطي احتياجات دول جنوب وشرق أوروبا بالكامل من الغاز، على أن تكون حصة تركيا 15.75 مليار متر مكعب من الغاز، فيما تقدر حصة دول جنوب وشرق أوروبا بنحو 15.25 مليار متر مكعب من الغاز (مبروك، 2020).

تعثر المشروع بعد توتر شاب العلاقات بين البلدين إثر إسقاط المقاتلات التركية طائرة روسية من طراز سوخوي 24 فوق الأراضي التركية في تشرين الثاني 2015، وتم إحياءه من جديد خلال زيارة أردوغان لموسكو، وتحقيق المصالحة التركية الروسية في آب 2016، وتم تدشين المشروع في الثامن من تشرين الثاني عام 2020.

ومن خلال ضخ الشحنة الأولى من الغاز عبر خطوط الأنابيب ستكون تركيا قد تحولت إلى مركز طاقة حقيقي وفعال ورابط رئيسي في المنطقة بسبب موقعها الاستراتيجي على مفترق الطرق بين أوروبا الشرقية دول ودول الشرق الأوسط والدول الأوروبية التي هي في حاجة ماسة لإمدادات النفط والغاز، ومن الجدير بالذكر أن إمدادات الغاز الروسي إلى تركيا اقتربت من قرابة 30 مليار متر مكعب في السنوات الأخيرة، حيث تشير الإحصائيات التي أجريت عام 2016 إلى أن تركيا هي ثاني أكبر مستهلك للغاز الروسي بعد ألمانيا، متفوقة بذلك على الدولة التي احتلت المرتبة الثالثة في العالم. إيطاليا(The Turkish torrent passes the first billion cubic meters of Russian gas, 2020) .

اعتبرت الولايات المتحدة الأميركية هذا المشروع خطوة جديدة من روسيا للالتفاف حول أوكرانيا وبولندة، وضمان تدفق الغاز إلى أوروبا عبر ممرات جديدة ودول هي بالأساس عضو في حلف الناتو، لذلك فرض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عقوبات على خطي أنابيب بحريين صممتهما موسكو لتجاوز أوكرانيا وزيادة إمدادات الغاز عبر بحر البلطيق إلى ألمانيا "السيل الشمالي2"، وعبر البحر الأسود إلى تركيا "السيل التركي"، وصرح ممثل الولايات المتحدة الأميركية لدى الاتحاد الأوروبي بهذا الشأن بقوله "إن التزام الولايات المتحدة الطويل الأمد بأمن الطاقة الأوروبي لم يتغير، في حين تهدف سياسة الطاقة في الكرملين إلى خلق اعتماد وطني وإقليمي على إمدادات الطاقة الروسية والاستفادة من هذا الاعتماد لممارسة مستوى غير مناسب من النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري ويمثل خطا السيل الشمالي والسيل التركي تهديدًا لأمن الطاقة الأوروبي، ونحن نعمل عن كثب مع شركائنا وحلفائنا الأوروبيين لضمان عدم تمكن روسيا من استخدام اعتماد أوروبا على صادراتها من الطاقة لممارسة تأثير سياسي واقتصادي خبيث" (Fox، 2019).

لكن وفي بيان صادر عن الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ، جوزيف برويل بيَّن أن الاتحاد "يشعر بقلق عميق إزاء تزايد حالات العقوبات أو التهديدات التي تفرضها الولايات المتحدة ضد الشركات الأوروبية ومصالحها، لقد رأينا هذا الاتجاه نحو إيران وكوبا، ونراه في المرة الأخيرة نحو السيل الشمالي والسيل التركي "وأضاف أن "الاتحاد الأوروبي يعارض بشدة أي عقوبات أميركية ضد الشركات الأوروبية تأخذ في الاعتبار مصالحها المشروعة في الأعمال التجارية، ويعتبر أن القيود التي تتجاوز الولاية القضائية الوطنية للدول تتعارض مع القانون الدولي" (Washington’s sanctions against the “North Torrent-2” and “Turkish Torrent” contradict international law، 2020).



شكل رقم (5) صورة توضيحية لخط غاز السيل التركي

مشروع البحار الثلاث – تأمين مصادر الغاز والطاقة بعيداً من روسيا

مبادرة البحار الثلاثة (Three Seas Initiative) هي مبادرة اقتصادية وسياسية مشتركة بين اثني عشر دولة من القارة الأوروبية، هدفها المعلن هو تعزيز التجارة والطاقة والبنية التحتية والتعاون السياسي بين هذه الدول، والتي تقع في منطقة متقاربة من بعضها في بين بحر البلطيق والبحر الأدرياتيكي والبحر الأسود، ونظراً الى موقعها بين هذه البحار الثلاثة، فقد سميت باسم "مبادرة البحار الثلاث"، جميع دول المبادرة هي دول أوروبية تقع في شرق القارة، وهذه الدول هي بولندا، كرواتيا، جمهورية التشيك، المجر، رومانيا، سلوفاكيا، بلغاريا، استونيا، ليتوانيا، النمسا، لاتفيا، وسلوفينيا. الى جانب انها دول تتشارك في منطقة تواجدها، فإنها تشترك أيضا بكونها كانت دول شيوعية متأثرة بالاتحاد السوفيتي، باستثناء دولة واحدة هي النمسا.

عقدت أول قمة بين دول المبادرة في سنة 2016 في كرواتيا، وترأسها آنذاك الرئيس الكرواتي، وكان من نتائج القمة، الاتفاق على التعاون الاقتصادي لتعزيز الأنشطة الاقتصادية، وخاصة في قطاع الطاقة (الغاز الطبيعي المسال) والبنية التحتية (ما هي مبادرة البحار الثلاث ، 2020).

في مؤتمر القمة الافتراضي عبر الأنترنت لمبادرة البحار الثلاثة التي استضافتها استونيا في 19 تشرين الأول 2020، قال بومبيو وزير الخارجية الأميركي "في الوقت الحالي، وبينما نحن جالسون هنا، يلوّح المستبدون في موسكو وبكين بصفقات لمشاريع بنية تحتية كوسيلة لكسب نفوذ استراتيجي وسياسي على حساب الشعوب الحرة".

إذا كانت تركيا وأوكرانيا قد وقعتا ضحية المشاريع الأميركية وسياساتها العالمية تجاه روسيا والصين، فإن بولندا، الدولة التي تربطها علاقات تاريخية ومصالح كبرى مع كل من الاتحاد الأوروبي وروسيا لم تستفد من الدرس ولم تأخذ العبر مما يجري حولها منذ عام 1990، فحكومتها صدقت الإغراءات الأميركية بأنها هي، وليس جارتها ألمانيا، التي ستصبح مركز تجمع الغاز الطبيعي لأوروبا الغربية وتطرد روسيا من سوق الغاز الأوروبية(Engahl, 2017)

كانت واشنطن قد رعت إقامة منتدى من 12 دولة تقع في وسط أوروبا وشرقها، تحت اسم " مبادرة البحار الثلاث" (Three Seas Initiative)، ووعدت هذه الدول أنها ستساعدها على تأمين مصادر الغاز والطاقة بعيداً من روسيا، وفي تموز 2017 مّر الرئيس الأميركي دونالد ترامب في بولندا في طريقه إلى هامبورغ حيث تعقد قمة مجموعة العشرين، وألقى بأعضاء المنتدى كلمة جاء فيها "أن عليهم أن يشتروا الطاقة من أميركا بديلاً من الغاز الروسي، وأن

أميركا ستجعل بولندا منافسة لروسيا في إمدادات الغاز إلى أوروبا الغربية، وأنها ستعمل بطريقة ما على اعتراض السيل الشمالي الذي تبنته روسيا وألمانيا عبر البلطيق دون المرور بالأراضي البولندية" بل أن ترامب وعد أنّ أميركا ستُخرج روسيا من سوق الغاز الأوروبية، وأسهب في شرحه عن مشاريع أميركية لإقامة منشآت الغاز المسال في بولندا ومستودعات تخزين تحت الأرض، وأن أميركا ستشحن فائضها من الغاز بناقلات بحرية عبر مرافئ أميركية مطلة على المحيط الأطلسي، فتجمعه بولندا وتبيعه في أوروبا.

إن هذا المشروع يشكل حلقة ضمن استراتيجية الناتو لطرد الغاز الروسي من السوق الأوربية، فتصبح المحطة البولندية نقطة استقطاب وتوزيع الغاز، على أن تكون متصلة بأنابيب مع دول شرق بولندا وجنوبها (ليتوانيا، أوكرانيا، سلوفاكيا) وتطل هذه الدول على ثلاثة بحار، بحر البلطيق، والبحر الأسود، والبحر الأدرياتيكي، وهذه الدول توالي واشنطن وتناهض موسكو، كما تخطط جمهورية كرواتيا لبناء محطة تسييل غاز ورصيف بحري على جزيرة كرك على شاطئ البحر الادرياتيكي، وعلى هذا الأساس تتحول دول كانت من الكتلة الشرقية السابقة إلى حاجز معاد لروسيا يمتد من الشمال إلى الجنوب، ويعتمد أساساً على دولتين كبيرتي الحجم نسبياً، أوكرانيا وبولندا (ديب، 2018، صفحة 301)

وبالنظر إلى خريطة أوروبا الشرقية نرى أن أوكرانيا وبولندا بمساحتهما الشاسعة كافيتان لعزل روسيا براً عن أوروبا، وإذا أضفنا جمهوريات البلطيق أستونيا وليتوانيا ولاتفيا، ليبقي لروسيا منفذ ضيق من مدينة بطرسبرغ شمالاً نحو بحر البلطيق، لكن ألمانيا ودول أخرى في الاتحاد الأوروبي وقفت ضد مشروع البحار الثلاثة الذي يقسم أوروبا، وأيدت الشراكة مع روسيا ومع شركة غاز بروم، واعتبرت تحركات بولندا هدامة تجاه مشروع السيل الشمالي، وأن مشروع البحار الثلاثة معاد لأهداف الاتحاد الأوروبي ومصالحة، وما الدعم الأميركي لهذا المشروع إلا لتحقيق "استقلال" دول أوروبا عن الغاز الروسي، وقطع يد الكرملين عن السوق الأوروبية، ولدعم هذا التوجه فإن الكونغرس الأميركي أخذ يصدر سلسلة من العقوبات ضد روسيا وجميع الشركات التي تعمل في مشروع السيل الشمالي.

الخاتمة:

إن الولايات المتحدة الأميركية ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية القرن العشرين وضعت يدها على النفط، مصادر وخطوط إمداد، ما منح واشنطن يداً عليا في الشؤون الاقتصادية والمالية في العالم، ولذلك فإن وضع اليد على الغاز، مصادر وخطوط، سيوفر لأمريكا قرناً جديداً من الهيمنة الدولية، وهذا ما يشرح جزئياً سلسلة الحروب الأميركية لاحتلال وتدمير دول تقع على خط الطاقة الدولية كأفغانستان عام 2001، والعراق عام 2003، وليبيا عام 2011، كما أن اشتعال حرب في سورية وحدوث أزمات وحروب عسكرية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، أوكرانيا، جورجيا، أرمينا، أذربيجان، على تخوم روسيا، يمكن تعريفها على أنها حروب الهيمنة على الطاقة وخصوصاً الغاز الطبيعي.

إن أوروبا اليوم تعيش حالة انقسام حيال حرب الغاز "الباردة" بين روسيا وأمريكا، ففي حين تقف القوى التقليدية في أوروبا (بريطانيا وفرنسا) مع حليفها الأميركي بغية منع روسيا من التحكم في إمداد كامل أوروبا بالجزء الأكبر من طاقتها وتحاول تحرير تلك التجارة من سيطرة الدب الروسي، تغرد ألمانيا خارج السرب الأوروبي كون مصالحها تنسجم وخطوط الغاز الروسية التي ستحول أراضي المحيط الجرماني (النمسا– ألمانيا– التشيك– سويسرا) إلى مركز تجمع لخطي غاز السيل الشمالي و الجنوبي الروسيين تنطلق منه خطوط لإمداد باقي أوروبا مما يمنح ألمانيا فرصة أكبر للسيطرة على القرار الأوروبي.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

– حروب الغاز ليست معارك عسكرية بل هي أكثر تعقيداً، بدأت تنافساً وصراعاً على منابع الغاز وطرق وخطوط امداده، واشتعلت حروباً من وسط آسيا وأوكرانيا...

– سياسة السيطرة على أنابيب نقل الغاز جعلت المواجهة حتمية بين روسيا وأمريكا، تلك المواجهة القائمة على تقطيع كل طرف لأوصال أنابيب الطرف الآخر بشتى السبل (السياسية والعسكرية) وتجفيف منابع تغذية تلك الأنابيب.

– إدراك الدول الكبرى بأن دولاً يعبرها الغاز هي في غاية الأهمية لأمنها الاقتصادي والجيوسياسي.

– عدم رضى الولايات المتحدة الأميركية عن أي تقارب اقتصادي في مجال الطاقة، والغاز تحديداً، بين أطراف دولية يكون على حساب مصالحها الاستراتيجية.

– وجود مزودين متعددين لموارد الطاقة هو الطريق الوحيد لتحقيق أمن إمدادات الطاقة إلى أوروبا.

التوصيات:

– إزالة كافة العراقيل التي تفتح المجال أمام بلدان العالم لتحقيق تكامل استراتيجي من ناحية الغاز كثروة استراتيجية وحاجة اقتصادية، من الممكن أن يجعل هذه البلدان تعيش حالات رفاهية ومستويات معيشية أفضل، بعيداً عن التنافس والحروب.

– قراءة بلدان الشرق الأوسط، ودول شرق المتوسط تحديداً، لمنحنى العلاقات الدولية، في ضوء الوفرة الغازية والنضوب النفطي، استعداداً لجميع السيناريوهات المحتملة.

References:

1- ABDL HAMID, W. *What remains of the rules of the world order*?. International Politics Journal, Al-Ahram Center for Strategic Studies and Research, Cairo, No. 198, 2014, p. 10..

2- DEEP, K. *the curse of Cain, the gas wars from Russia and Qatar to Syria and Lebanon*. The first edition, Dar Al-Farabi, Beirut, p. 142.

3- GHARIB, N. *Emperor of Gas*. Translated by Ammar Katt, Cairo, Madbouly Library, first edition, 2011, pp. 143-167..

4- HAFEZ, M. *The Gas Pipeline War, The Other Side of the Conflict in the Middle East*. on the website
https://ar-ar.facebook.com/notes/mohammed-haffz/ Date of entry 12/20/2020>،<

5- KAFAJI, M. J. H. *Russia and the Energy Hegemony Game*. Amjad Publishing and Printing House, Amman, 2019, pp. 155-156.

6- KALAJIA, W. K. *Eurasian Russia during the time of President Vladimir Putin.* The first edition, Arab House of Science Publishers, Beirut, pp. 111-112.

7- KALIF, A. W. *European-Russian Relations and the Mutual Strategic Depth*. Academy for Social and Human Studies, No. 11, 2014, p. 94.

8- KLARE, M. *Blood and Oil: How America Thirst for petrol is killing us*. London, 2004, pp. 146-179.

9- LOPEZ, P. S. *The Geopolitics of Petroleum*. translated by Najat Al-Salibi Al-Taweel, Abu Dhabi, 2013, p. 146.

11- MNISI, A. *Dimensions of Russian Intervention in Georgia*. on the website: <https://www.ecssr.ae/reports_analysis/> Date of entry 16/12/2020.

12- NANI, J. *Russia and the Caspian Sea Region, from the book Security and Energy towards a New Foreign Policy*. Translated by Hussam Eddin Khaddour, Publications of the Syrian General Book Organization, Ministry of Culture, Damascus, 2011, 238..

13-SBEIKHI, H. K. *International and regional competition for the wealth of the Caspian Sea*. Maysan Research Journal, Basra, No. III, 2006, p. 201.